



# الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasddawit Tanamurt n Usldm

+٠٥٨٨٠٥٤٤ +٠١٠٢٨٥٤

المكتب الوطني

هاتف: 0608060000 | تل: 0537264525

Fne\_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur

## اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي ترفض الإجهاز على التعليم العمومي وتسخير الموارد العمومية لصالح لوبيات القطاع الخاص وتحمّل الدولة مسؤولية فشل اختياراتها الإصلاحية

عقدت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي لجنتها الإدارية في دورتها الثانية العادية بالرباط يوم الأحد 7 ماي 2017، تحت شعار: "وحدتنا وتقوية تنظيمنا من أجل التعليم العمومي والعاملات والعاملين به وضد سياسات التقشف"، في ظل تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جراء تعمق التبعية للدواوين المالية الاستعمارية والتراجع على الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية التي انتزعتها وحصنتها الشغيلة المغربية عبر عقود من التضحيات والنضال؛ من أبرز تمظهراته التضييق على الحريات.. وتزايد الهجوم على كافة الخدمات العمومية من خلال ضرب صندوق المقاصلة والإجهاز على التقاعد.. وتجميد الأجور ونقل الهشاشة إلى القطاع العام (العقدة).. وتفكيك قوانين الشغل؛ كما يتعرض التعليم العمومي للتخريب في تنزيل الميثاق "الوطني" للتربية والتتكوين، وتكرّس مع إطلاق "الرؤية الإستراتيجية 2015-2030" وما يرافقها من تدابير تراجعية من توظيف بالعقدة وتفويت للموارد والممتلكات العمومية وتخريب للقطاع العمومي، مقابل تمنع القطاع الخاص بامتيازات عقارية وإعفاءات ضريبية ومنح مالية..، قصد تصفية التعليم العمومي وتحويله نحو الخوصصة..

إن اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، وبعد التقرير الذي قدمه الكاتب العام الوطني الإداري عبد الرزاق والتقرير المالي الذي قدمه أمين المال الوطني السباعي أحمد وتقارير التعليم العالي والشباب والنساء والمتقاعدين وبعد النقاش والتداول العميق من طرف أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية للوضع التنظيمي ورصد مستجدات الساحة التعليمية خصوصا بعد التصرّف الحكومي واستمراره في تنزيل القانون الإطار لصلاح التربية والتكوين والرؤية الإستراتيجية 2015-2030 وما يفرضه من ضرب لمكانة التعليم بسن رسوم للتسجيل و"الشراكة-خاص" و"الموارد البشرية".."، فإنها:

1. تجدد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتساند مطالب 1800 من الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام منذ 17 أبريل 2017 في سجون الصهيونية، وتشجب سياسة التطبيع التي تنهجها الأنظمة الرجعية وتدعو لتكثيف التضامن المحلي والإقليمي والجهوي والوطني والدولي؛  
2. تؤكد تضامنها مع كافة حركات الاحتجاج الديمقراطي والمطلبية وعلى رأسها نضالات الجماهير بالريف وإيمصير وتغير وتالسيت وإافي.. دفاعا عن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية، ومع حركة المعطلين ونضالات الجماهير الشعبية المطالبة بحقوقها في التعليم والصحة والسكن والشغل والأرض، وتطلب بإطلاق سراح معتقل سيدى حاج وجميع المعتقلين السياسيين؛

3. تهنئ الطبقة العاملة بعيداً عنها الأذى فاتح ماي 2017 وتدعوا إلى رص صفوتها وربط نضالاتها بأفق الوحدة والديمقراطية والتضامن؛  
4. تتحمل الدولة المسؤولة الكاملة على تردي التعليم العمومي بال المغرب وترفض السياسات الإصلاحية التخريبية وما خلفته من تراجعات حادة على مستوى المكتسبات والحقوق وضرب الاستقرار النفسي والاجتماعي بالتشغل بالعقدة وإعادة الانتشار وضرب نظام التعايش؛

5. تطالب الحكومة الفوري مع احتجاجات الشغيلة التعليمية بالتنمية والتعليم العالي والتأهيل لطالباتها العادلة وعلى رأسها إخراج نظام أساسى للتربية والتكوين عادل ونصف وجبر ضرر المتضررين من نظام الترقى المصحف وتفعيل ما تبقى من اتفاقي 19 و 26 أبريل 2011، وتطلّبها بالتراجع الفوري عن قرار ترسيب الأساتذة المتدربين وقرار الإعفاءات التحسفية لأطر إدارية وتربوية بخلفيات سياسية انقسامية، وتُجدد مطالبها بالتسريع بالاستجابة لمطالب التنسيقيات النقابية ومختلف المطالب الفئوية والعمامة والمشتركة والتراجع عن مخطط التقاعد؛

6. تنادي كافة التنظيمات الديمقراطية والتقدمية والمتضررين من السياسات العمومية في التعليم لتفويتية "الجبهة الوطنية للدفاع عن التعليم العمومي" المجاني الجيد والمعمم لكافة أبناء الشعب المغربي من الأولى إلى العالى.

7. تُجدد تشينها للتنسيق النقابي التعليمي الخماسي (fne fae fdt cdt snesup) ثم الثلاثي وتدعوا إلى تعزيذه وتوسيعه بما ينسجم مع المبادىء والاختيارات الوحدوية للجامعة وبما يخدم التعليم العمومي؛

8. تُجدد رفضها لتسخير المال العمومي والممتلكات العامة والموارد البشرية لمصلحة لوبيات القطاع الخاص، وتطلب بحماية الوعاء العقاري للمؤسسات العمومية وعدم التفريط في شبر منه لصالح لوبيات القطاع الخاص، وتحث بالسهر على تطبيق قانون الشغل بمؤسسات التعليم الخاص وشركات الحراسة والنظافة وتسجل تضامنها مع معركة عمال الحراسة والنظافة بإقليم المضيق لفنيدق؛

9. تشدد من جديد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الفساد المالي والإداري والنهب والرشوة في الصفقات وغيرها.. وإرجاع الأموال المهنية ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب، والعمل على حماية الفاضحين للفساد والخروقات ورد الاعتبار لهم والتراجع عن مذكرة "السر المهني"؛

10. تطالب الحكومة بإيجاد مخرج لوضعية الانحسار والازمة التي تعيشها خدمات التعاضدية العامة للتنمية الوطنية وإجراء افتتاحاص سريع لوضعية هذه المؤسسة العمومية المملوكة من أموال نساء ورجال التعليم؛

11. تطالب الوزارة وعلى رأسها وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتنفيذ ما تعهد به، في اللقاء معه يوم 26 أبريل 2017، فيما يخص التسريع بإيجاد حلول المشاكل المطروحة بالتنمية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي؛

الرباط في 7 ماي 2017

عن اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم FNE

الكاتب العام الوطني الإداري عبد الرزاق

